غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

اتجاهات الاقتصاد الألماني

تقرير اقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين، ديسمبر 2019م

اقتصاد ألمانيا يحقق 2019م نمواً طفيفاً وقلق الكثيرين مستمر

ذكر معهد البحوث الاقتصادية ifo في ميونيخ أن مؤشر أجواء رجال الأعمال الألمان الذي يصدره شهرياً سجّل في شهر نوفمبر الماضي 95 نقطة، بارتفاع 0,3 نقطة عن شهر أكتوبر، مشيراً إلى أن أرباب العمل أعربوا عن ارتياح طفيف فيما يخص أعمالهم الحالية، كما تراجع تشاؤمهم بصورة قليلة عن السابق أيضاً. ويُجري المعهد المذكور أعلاه استطلاعاً شهرياً مع تسعة آلاف شركة ألمانية لتحديد اتجاهات الاقتصاد الألماني، ويُعتبر الأهم في البلاد من ناحية الدقة في النتائج التي يقدمها.

وعقّب رئيس المعهد أعلاه Clemens Fuest على ذلك بالقول "إن الاقتصاد الألماني يُظهر قدرة على مقاومة التأثيرات السلبية عليه القادمة من الخارج"، مضيفاً أنه ينتظر أن يحقق الفصل الرابع والأخير من العام الجاري 2019م نمواً من 0,2 في المئة. وتابع رئيس المعهد أن قطاع الصناعة الألمانية لا يزال في مرحلة ركود حالياً بعد أن تحسن مؤشره في أكتوبر قبل أن يهبط من جديد في نوفمبر الماضي بفعل تراجع مبيعاته، متابعاً أن ثمّة أمل ضئيل في تحقيق تحسّن فيه. لهذا السبب يُزمع أرباب العمل على مواصلة خفض انتاجهم، ما سينعكس بالطبع سلباً على العاملين ويؤدي إلى تسريح قسم منهم. أما الوضع في قطاع الخدمات فتحسّن بصورة ملموسة كما أكّد رجال الأعمال فيه الذين أبدوا ارتياحهم لتطوّر أعمالهم بصورة إيجابية. وكذلك الأمر في قطاع التجارة الألمانية مع الخارج التي نمت بصورة جيدة، مما رفع مؤشر التوقعات الإيجابية في القطاع بصورة ملحوظة. وإلى جانب ذلك لا تزال توقعات التجار الألمان حول مبيعاتهم في مناسبتي عيدي الميلاد ورأس السنة مرتفعة جداً. في المقابل أعرب مسؤولو قطاع البناء عن عدم ارتياح كامل لأعمالهم خلال العام الجاري بعد تراجع توقعاتهم السابقة.

وبدوره أظهر الاستطلاع الشهري الذي يجريه مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية ZEW في مانهايم أن توقعات المحلّلين الماليين والمستثمرين في ألمانيا تحسّنت في شهر نوفمبر الماضي أكثر مما كان منتظراً، وبالتالي تحسّن مؤشر توقعات النمو من 22,8 نقطة سلبية إلى 2,1 نقطة سلبية فقط فيما انتظر الخبراء ألا يتحسّن أكثر من 14,8 نقطة سلبية. وذكر رئيس المركز Achim Wambach أن مؤشر الأعمال الحالية تحسّن بصورة طفيفة جداً من 25,3 إلى 24,7 نقطة سلبية فيما كان مأمولاً أن يسجّل 22 نقطة سلبية. وبعد أن أعرب رئيس المركز عن أمله "في أن تتحسّن الأجواء السياسية

الاقتصادية الدولية في المستقبل القريب"، ذكر أنه يُرجع هذا الأمل إلى الارتفاع القوي المفاجيء الذي سجّله مؤشر مركزه الشهر الماضي. مع ذلك لا تزال الشركات الألمانية، وبخاصة المصدِّرة إلى الخارج، تنظر بقلق وتشاؤم إلى أعمالها المتوقعة في العام المقبل.

وذكر معهد الاقتصاد الألماني IW في كولونيا عقب استطلاع أجراه مع 2300 شركة ومصنع في البلاد أن رجال الأعمال "ينظرون بتشاؤم متزايد إلى أعمالهم في العام المقبل 2020م"، لافتاً إلى أن ثلث المستَطلعين ذكروا أنهم ينتظرون تراجعاً ملحوظاً في الطلب على انتاجهم مقابل ربع الشركات الأخرى المستطلعة التي توقعت زيادة في الطلب على انتاجها. أما على مستوى القطاع الصناعي الألماني فذكر مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني أن مجمل الإنتاج الصناعي في البلاد هبط في أكتوبر الماضي بمعدل 1,7 في المئة عن سابقه شهر سبتمبر. وأضاف مكتب الإحصاء أنه بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي هبط الإنتاج بنسبة 5,3 في المئة، علماً أن بعض العناصر الصناعية التي تدخل في الإنتاج حققت نمواً من واحد في المئة. وعلى عكس كل التوقعات السابقة حقق الاقتصاد الألماني ككل في نهاية فصل الصيف المنصرم، أي في الربع الثالث من العام الحالي، نمواً من 0,1 في المئة، وتفادى بالتالي الدخول في مرحلة ركود. وتشير توقعات الخبراء الألمان إلى أن النمو المنتظر للاقتصاد الألماني في الربع الرابع من العام الجاري سيبلغ بدوره 0,2 في المئة، فيما ينتظر الخبراء والحكومة الألمانية أن ينمو الاقتصاد في كامل العام 2019م بمعدل 0,5 في المئة فقط.

البطالة في ألمانيا مستمرة في التراجع لكن التسريح قد يبدأ قريباً

تراجع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا مع نهاية شهر نوفمبر الماضي إلى أدنى مستوى له منذ إعادة توحيد شطري البلاد، قبل نحو ثلاثة عقود. وأعلنت الوكالة الاتحادية للعمل في مدينة نورنبرغ أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى 2,1 مليون شخص، بتراجع قدره 24 ألف عاطل مقارنة بشهر أكتوبر الماضي. ومقارنة بالشهر ذاته من عام 2018م تراجعت البطالة بواقع 6 آلاف عاطل عن العمل. وذكرت الوكالة أن معدل البطالة ظل ثابتاً على 4,8 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن التراجع

حصل في ظلّ مؤشرات على استقرار قطاع التصنيع وتراجع الضغوط الاقتصادية الخارجية على المصدّرين الألمان.

إلى ذلك أعربت وكالة العمل الاتحادية عن مخاوفها من أن يؤدي شطب الوظائف في الفترة القادمة إلى تراجع الاستهلاك والإنفاق الخاص اللذين دعما الاقتصاد الألماني طيلة الفترة الماضية، وحالا دون سقوط أكبر نظام اقتصادي في أوروبا في دائرة الركود هذا العام. ولفت رئيس الوكالة Detlef Scheele إلى إن ضعف معدل النمو الحالي في البلاد ما يزال ملموساً على الرغم من أنه، أي النمو، ما يزال قائماً. والمثال على ذلك أن عدد الوظائف الشاغرة في الشركات الألمانية والطلب على الأيدي العاملة المؤهلة ما يزال عالياً ويبلغ 736 ألف وظيفة، إلا أن متوسطه الآن أقل بـ 71 ألفاً من العام الماضي.

وحذّر خبراء سوق العمل أنه بعد أكثر من عشر سنوات من تراجع البطالة في ألمانيا ثمّة محاذير من أن يشهد سوق العمل في البلاد نقطة تحوّل بعد أن أعلنت شركات ألمانية عديدة اعتزامها تسريح عمال قد يزيد عددهم عن 80 ألف شخص خلال العام الحالي. وذكر الخبراء أن استمرار النمو في الاقتصاد الألماني، ولو بشكل منخفض، يعود إلى عامل الاستهلاك الخاص للمواطنين الذي ما يزال قوياً في البلاد، ما يعوّض إلى حدّ معقول تراجع حجم الصادرات الألمانية إلى الخارج. ونبّه "معهد سوق العمل وبحوث الوظائف" التابع لوكالة العمل الاتحادية إلى أن تراجع الطلب على الصناعة الألمانية أدى مؤخراً إلى مضاعفة عدد العاملين بصورة جزئية في البلاد. وشهدت الفترة بين شهري يوليو وسبتمبر خفضاً ملحوظاً في ساعات العمل، وبخاصة للعاملين في قطاع التصدير إلى الخارج. وتلجأ شركات عديدة إلى مثل هذا الأسلوب كي تتفادي اللجوء إلى التسريح. مع ذلك، يرى خبراء المعهد التابع لوكالة العمل الاتحادية أن الزيادة الحاصلة في عدد العاملين بصورة جزئية في البلاد ما تزال بعيدة عن الحدّ الذي وصلت إليه في أزمنة الأزمات الاقتصادية المعروفة. وأكد على ذلك أيضاً مكتب الإحصاءات الاتحادي مؤخراً الذي لفت إلى أن دراسة أظهرت أنه خلال أشهر فصل الصيف الثلاثة ارتفع عدد العاملين جزئياً أو لبضع ساعات عن السابق.

وعلى صعيد البطالة في دول منطقة اليورو، أكدت بيانات رسمية أن معدلها انخفض على نحو غير متوقع في نوفمبر إلى أدنى مستوى خلال أكثر من عشرة أعوام. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي Eurostat بتاريخ 11 ديسمبر 2019م إن معدل البطالة في دول منطقة اليورو التسعة عشر بلغ 7,9

بالمئة في نوفمبر، وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2008م. وأعاد الخبراء الانخفاض هذا إلى عوامل عدة أهمها تراجع البطالة في كل من إيطاليا واسبانيا. أما في دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين فقد استقر معدل البطالة عند 6,7 في المئة.

قانون جديد للهجرة في ألمانيا بغرض جذب العمالة الماهرة

اقرت الحكومة الألمانية قانونا للهجرة من المقرر ان يدخل حيز التنفيذ بداية من الأول من مارس 2020م، ويهدف القانون الى تسهيل إجراءات استقدام العمالة الماهرة من الدول خارج الاتحاد الأوروبي وجعل ألمانيا مكانا جاذبا للخبرات والكفاءات الأجنبية. وقد وصفت المستشارة انجيلا ميركل القانون بانة يمثل "نقلة نوعية" مؤكدةً على انه "من الضروري بصورة عاجلة ان يكون لدينا قانون مثل هذا" وذلك بالنظر الى النقص في العمالة الماهرة الذي تعاني منه العديد من قطاعات الاقتصاد الألماني، واضافت المستشارة " هنالك منافسة كبيرة في العالم على العمالة المؤهلة، وعلى ألمانيا ان تقدم ظروف عمل جاذبة، كما انه من المهم جدا في جميع الأحوال ان نقدم أنفسنا للدول خارج الاتحاد الأوروبي كبلد مهتم ومنفتح على العالم". وفي نفس السياق جري عقد قمة في مقر المستشارية بين ميركل وممثلي النقابات وقطاعات الاقتصاد تم فيه توقيع مذكرة تفاهم لضمان تفعيل القانون بشكل مباشر وسريع، حيث تم التركيز على تسريع إجراءات منح تأشيرة الدخول وتحسين إمكانية تعلم العمالة الأجنبية الماهرة للغة الألمانية وكذلك الاعتراف بالمؤهلات وشهادات التخصص.

وقد وصف وزير المالية في الحكومة الاتحادية اولاف شولتز القانون الجديد بانة "خطوة متقدمة في تاريخ ألمانيا"، معتبراً ان ألمانيا قبلت ان تصبح دولة مستقبلة للمهاجرين. وزير الاقتصاد والطاقة الاتحادي بيتر التماير أشار الى انه " من الملموس في العديد من القطاعات الاقتصادية انه كان بإمكاننا ان نحقق المزيد من النمو الاقتصادي إذا ما كان لدينا العدد الكافي من العمالة المؤهلة" مضيفا انه يتم التخطيط لتنفيذ برامج رائدة لجذب العمالة من البرازيل والهند وفيتنام.

من جهته أكد رئيس اتحاد أصحاب العمل الألمان Bundesvereinigung der Deutschen Arbeitgeberverbände (BDA) إنجو كرامر على وجود طلب قوي على العمالة المؤهلة اذ يفترض "أننا

سنعتمد على مئات الآلاف من العمالة الاجنبية خلال السنوات القادمة"، حيث تشير الدراسات الى انه وفي بداية العام 2030م ستتراجع قوة العمل في ألمانيا بنحو 6 ملايين شخص بالمقارنة مع عددهم في الوقت الحاضر وذلك نتيجة التطورات الديموغرافية. وتعاني العديد من القطاعات الاقتصادية في المانيا في الوقت الحاضر بالفعل من نقص في العمالة المؤهلة حيث يبلغ عدد الوظائف الشاغرة في قطاع الحرف اليدوية فقط نحو 250 ألف وظيفة.

ويأتي القانون الجديد في محاولة لجعل ألمانيا أكثر جاذبية للعمالة الأجنبية حيث انه وبالرغم من نقص العمالة الذي يعاني منه الاقتصاد الا ان ألمانيا تأتي في مرتبة متأخرة ضمن قائمة الدول الأكثر جاذبية للعمالة وللاكاديميين الأجانب، حيث اشارت دراسة أعدتها مؤسسة برتلسمان ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ان ألمانيا تأتي في المرتبة 12 من بين 36 دولة عضو في منظمة التعاون من حيث جاذبيتها للمتخصصين الأجانب، بينما تأتي دول السويد وسويسرا وأستراليا على رأس القائمة، وبينما يتحسن ترتيب ألمانيا في جاذبيتها للطلاب الأجانب، حيث تحتل المرتبة الثالثة، تتراجع الى المرتبة السادسة في ترتيب الدول التي يرغب المهاجرون في البدء بعمل تجاري فيها. كما تحتل ألمانيا المرتبة 25 فقط في مستويات الأجور بعد احتساب الضرائب ومستويات الأسعار، ويبلغ معدل البطالة للأكاديميين المهاجرين في ألمانيا حوالي 7 في المئة على الرغم من الوضع العام الجيد لسوق العمل، ويمثل هذا المعدل اعلى بقليل من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، لا يعمل الأكاديميون الأجانب غالبًا في وظائف تتناسب مع مستوى مهاراتهم ومؤهلاتهم.

ومن بين أكبر العقبات أمام هجرة العمالة الماهرة الى ألمانيا يأتي الاعتراف بالمؤهلات المهنية، وهو أمر مطلوب في بلدان أخرى فقط لوظائف متعلقة بقطاعات مثل قطاع الرعاية الطبية. وأكد توماس ليبيج، كبير الاقتصاديين في قسم الهجرة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان "شرط الاعتراف بالمؤهلات المهنية هو نقطة الضعف في قانون الهجرة الجديد" مشدداً على انه "ينبغي على ألمانيا تسهيل إجراءات الاعتراف بالمهن والنظر في البدائل" اذ انه في النرويج، على سبيل المثال، يتم فحص الشهادات والمؤهلات للعامل الأجنبي في غضون بضعة أيام وتقرير إذا ما كانت مناسبة للوظيفة من دون الانتظار حتى الحصول على الاعتراف الرسمي.

ألمانيا: ارتفاع كبير لأسعار العقارات منذ الأزمة المالية الدولية

أصدر مكتب الإحصاء المركزي الألماني مؤخراً نتائج دراسة أظهرت أسباب الارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار العقارات في ألمانيا، وكذلك أسباب النقص الكبير في بناء المنازل والشقق وأمكنة السكن وغيرها، والأبنية العامة والخاصة للحاجات المختلفة منذ بداية الأزمة المالية الدولية في العام 2008م، وكيف تطور سوق البناء في البلاد منذ تلك الأزمة المذكورة وحتى العام 2018م.

وذكرت الدراسة بداية أن الفوائد المنخفضة التي نتجت عن الأزمة الدولية، والقروض الميسّرة التي تأمنت للراغبين في البناء والشراء، وكذلك سنوات الانتعاش الاقتصادي الطويلة التي تلت هذه الأزمة، أدت إلى قيام ازدهار واسع في سوق العقارات، لكن في الوقت ذاته رافق الازدهار هذا ارتفاع كبير أيضاً في أسعار المنازل والشقق والإيجارات أيضاً، الأمر الذي رفع منسوب خطر نمو فقاعة عقارية جديدة ستؤدي، في حال انفجارها، بكل أو بغالبية الرأسمال المستثمر، الأمر الذي دفع بكثيرين للتخوف من وقوع أزمة عقارية في ألمانيا كما حصل في الولايات المتحدة عام 2008م. ومعروف أن تلك الأزمة العقارية المحلية تحوّلت بسرعة فائقة إلى أزمة مالية دولية هدّدت بانهيار النظام الرأسمالي بكامله لو لم تتمكن الدول المعنية من السيطرة عليها بشقّ النفس. ولم تتم إزالة كل آثار هذه الهزّة حتى اليوم رغم مرور أحد عشر عاماً عليها.

وحدّدت الدراسة أعلاه خمس نتائج أساسية:

1. بين الأعوام 2008م – 2018م ارتفعت أسعار شراء المنازل أو الشقق بحدود 47,9 في المئة، وفقط بين الأعوام 2016م – 2018م زاد سعر شراء شقة في أكبر سبع مدن ألمانية بحدود 23,4 في المئة. وانسحبت الزيادة كذلك على المنازل والشقق التي تباع في المدن المتوسطة الحجم بمقدار 14,7 في المئة، فيما ارتفعت 10,4 في المئة في المناطق التي يسكنها عدد قليل من الناس.

2. بموازاة غلاء المساكن، ارتفعت أيضاً كلفة كل ما له علاقة بالسكن والعيش في المنطقة المعنية، مثل إجراء التصليحات أو الإضافات. وارتفعت الكلفة هذه بين أعوام 2008م – 2018م بنسبة 26 في المئة. كما زادت كلفة الكهرباء بصورة عالية زادت عن 41,3 في المئة. في المقابل لم ترتفع التكاليف الجانبية مثل استهلاك المياه، أو وجود حارس أو بوّاب للبناية، وكذلك ارتفعت تكاليف أعمال التنظيف ونقل النفايات أكثر من 12,9 في المئة والتي تدفعها العائلات الساكنة.

3. ألمانيا بحاجة ماسة إلى المزيد من المساكن بفعل الازدياد الطبيعي لعدد السكان فيها. يوجد في ألمانيا نحو 700.000 مسكن لم ينتهي بناؤها بالكامل بعد. وذكر مكتب الإحصاء أن عدد طلبات البناء في البلاد تضاعفت منذ عام 2009م وحتى عام 2018م، علماً أن الاتجاه حالياً هو إلى تراجع ضئيل في الطلب. والمشكلة تتمثل في أن تسليم الوحدات السكنية لطالبيها يبقى أقل بكثير من عدد طلبات السكن التي توافق عليها السلطات المختصة.

4. تُظهر مُقارَبةٌ في مجال طلبات البناء المقدّمة من جانب الشركات الألمانية للحصول على ترخيص للبناء حجم التوسع الكبير الحاصل في أعمالها. وبلغت الكلفة الاجمالية لهذه الطلبات حتى نهاية العام الماضي 2018م ما يعادل 9,1 مليار يورو.

5. بفعل العدد الكبير والمتزايد من طلبات البناء في ألمانيا يواجه قطاع البناء الألماني مهمة صعبة جداً بسبب النقص الحاد في أعداد العاملين في البناء. صحيح أن عدد هؤلاء زاد في السنوات الماضية، وبخاصة ما بين أعوام 2008م – 2018م، بنسبة 25 في المئة، لكن في المقابل زاد الطلب على البناء خلال هذه الفترة بمقدار ثلاثة أضعاف.

ألمانيا ودول أوروبية تدعم مشروع انتاج بطاريات بيئية للسيارات

أعلنت كل من ألمانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، مؤخراً، عن تخصيص 3,2 مليار يورو للعمل على إنتاج بطاريات بيئية للسيارات. وذُكر أن الهدف الأساس من هذا المشروع هو مواجهة هيمنة الدول الأسيوية على هذا القطاع. وفي حال نجاح المشروع يمكن أن يُصبح مثالاً للتعاون في قطاعات اقتصادية أخرى لمواجهة المنافسة الدولية الجارية في حقول عديدة. وواضح أن الطلب على السيارات الكهربائية سيتزايد في السنوات القادمة بصورة متصاعدة على حد ما يتوقعه الخبراء في القارة الأوروبية، الأمر الذي أصبح يفرض انتاج بطاريات أوروبية الصنع أيضاً.

وقد أعربت كل من شركات السيارات الألمانية عن تأمين 1,25 مليار يورو لهذا المشروع، وشركات السيارات الفرنسية عن 960 مليون يورو، على أن تشارك شركات سيارات في خمس دول أوروبية أخرى بمبلغ 1,05 مليار يورو. وأعلنت المفوضية الأوروبية أخيراً عن موافقتها على المشروع وضمانها له ولميزانيته المحدّدة. وقالت مفوضة التنافس Margrethe Vestager إن "ثمة أهمية استراتيجية لإنتاج بطاريات كهربائية للسيارات في أوروبا ولاقتصاد القارة". وأعرب وزير الاقتصاد الألماني Peter Altmeier عن ارتياحه لتصديق بروكسل على المشروع وإنشاء أول شركة أوروبية جامعة لإنتاج البطاريات البيئية، مضيفاً "أن هذا نجاح كبير لصناعة السيارات في ألمانيا وأوروبا". وتابع أن الهدف هو "انتاج البطاريات الأكثر تطوراً وضماناً، وبالتالي مواصلة تأمين أمكنة العمل في أوروبا". ولاحظ أن انتاج البطاريات الكهربائية للسيارات موجود حتى الآن في أيدي شركات يابانية، وكورية جنوبية، وصينية. ووصفت المفوضية الأوروبية المشروع أعلاه بأنه "الأهم من وجهة نظر مصالح القارة، وبالتالي يستقطب الدعم المالي له من الاتحاد بعدة مليارات يورو دون أية مناقشة". وتبعاً لكلام وزير الاقتصاد الفرنسي Bruno Le Maire سيتمّ إنشاء مصنعين كبيرين لإنتاج البطاريات، الأول في فرنسا في العام 2022 والثاني في ألمانيا في العام 2024.

ولم يكن سهلاً التوفيق بين رغبات ومطالب شركات السيارات الأوروبية للعمل معاً على تطوير وإنتاج بطاريات سيارات متطورة، وسبق أن لاحق الوزير الألماني ألتماير هذا المشروع منذ استلامه مهامه كوزير للاقتصاد قبل سنتين، غير أنه واجه "صداً من قطاع الصناعة الألمانية" على حدّ قوله، إذ بدا وكأن شركات السيارات الألمانية والشركات الكيميائية استسلمت لواقع أن دول آسيا هي من

يُنتج بطاريات السيارات الكهربائية. وتابع أن الأمر اختلف الآن، خاصة بعد أن أعلن الوزير الألماني أن الحكومة على استعداد لتقديم دعم مالي في هذا الخصوص يقدّر بملياري يورو. ويعمل ألتماير أيضاً على تقديم دعم مالي لمشروع أوروبي آخر له علاقة أيضاً بإنتاج سيارات كهربائية يضم 40 شركة ومصنعاً بينها تسعة من ألمانيا أهمها شركة سيارات فولكس فاغن VW الضخمة التي قررت استثمار ملياري يورو في مجال تطوير السيارات الكهربائية، وتخطط حالياً لبناء مصنع لإنتاج البطاريات في مدينة Salzgitter في ألمانيا.

الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد الانتخابات: الطريق ما يزال صعباً لإنجاز البريكست

مثل الفوز الكبير لحزب المحافظين بزعامة بوريس جونسون بالانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في المملكة المتحدة إشارة الى انهاء ثلاث سنوات من الانتظار والمفاوضات وعدم اليقين بخصوص طريقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من تبخر آمال الكثيرين بحدوث نتيجة مغايرة وان يقرر الناخبون البريطانيون دعم الأحزاب السياسية الغير متحمسة للخروج من الاتحاد، الا ان انتصار معسكر المؤيدين قد اشاع حالة من الارتياح لدى دول الاتحاد مع تأكيد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد بحلول 31 من يناير 2020م وانتهاء حالة عدم الوضوح في هذا الشأن.

وبينما يمثل خروج بريطانيا خسارة للاتحاد الأوروبي، بعد عضوية استمرت لما يقرب من نصف قرن، سواء من ناحية القوة الاقتصادية والسياسية او من ناحية الفكرة التي نشاء عليها الاتحاد الا ان بريطانيا مثلت دائما، بسبب سياستها الاستقلالية وتحفظها الدائم تجاه اتحاد أوروبي اقوى، كابحاً امام المزيد من التقدم في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية للاتحاد.

ومن بين سيناريوهات التكامل الاقتصادي او التنافس الاقتصادي التي ستكون عليه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا فان المستشارة الألمانية انجيلا ميركل حذرت من ان المملكة المتحدة ستمثل منافسا في المستقبل، بينما أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على ان " بريطانيا لا يجب ان تصبح منافسا غير نزيه"، فيما شدد قادة دول الاتحاد ال 27 خلال قمتهم في بروكسل عقب ظهور نتائج الانتخابات البريطانية على دعمهم لخروج منظم لبريطانيا اعتمادا على الاتفاقية التي تم عقدها مع

رئيس الوزراء جونسون في شهر أكتوبر الماضي، والتي تنص على فترة انتقالية تمتد من الأول من فبراير وحتى 31 ديسمبر 2020م، يستمر البريطانيون خلالها في تطبيق اتفاقيات الاتحاد الأوروبي والاستفادة منها، على ان تجري خلال هذه الفترة مفاوضات بين الجانبين لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما. وبينما يشكك الكثير من الخبراء والمختصين في إمكانية التوصل الى هكذا اتفاق خلال الفترة الزمنية القصيرة التي تقل عن العام، فان الاتفاقية أعطت بريطانيا إمكانية طلب تمديد الفترة الانتقالية لعامين او ثلاثة أعوام على اقصى تقدير على ان تقدم الحكومة البريطانية طلب التمديد هذا قبيل الأول من شهر يوليو 2020م، الا ان رئيس الوزراء جونسون أعلن مسبقا ان بلاده لن تتقدم بطلب تمديد الفترة الانتقالية.

وبينما يشدد القادة الأوروبيون على ابرام اتفاق مع بريطانيا يقوم على التوازن بين الحقوق والواجبات، تتزايد المخاوف من فشل المفاوضات الثنائية لتنظيم التبادل التجاري وحرية تنقل السلع والبضائع والخدمات والعمالة بالإضافة الى مخاوف دول مثل الدنمارك وفرنسا واسبانيا حول تنظم حقوق صيد الأسماك، وفي حال فشلت المفاوضات ورفضت الحكومة البريطانية تمديد فترة العام فيعني ذلك أن بريطانيا ستغادر الاتحاد الأوروبي دون اتفاق لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما، وهذه خطوة ستنعكس سلباً على الجميع، لكن تأثيراتها السلبية ستكون أكبر على بريطانيا.

التبادل التجاري العربي الألماني يناير– سبتمبر2019م

بلغ حجم التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر عام 2019م ما قيمته (31,9) مليار يورو، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (1,92) في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2018م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسبة (1,94) في المئة لتصل قيمتها الى 22,2 مليار يورو، كما ارتفعت قيمة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (1,79) في المئة ووصلت قيمتها إلى 9,6 مليار يورو، وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية بين الدول العربية (5856,1 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (4092,4 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (2658,3 مليون يورو)، في حين تصدّرت دولة ليبيا قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (2798 مليون يورو).

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية يناير - سبتمبر 2019م

مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018م (مليون يورو)

البلد	الواردات الألمانية			الصادرات الألمانية		
	يناير - سبتمبر 2019م	يناير - سبتمبر 2018م	التغيير%	يناير - سبتمبر 2019م	يناير - سبتمبر 2018م	التغيير%
الأردن	24,6	21,5	14,42	579,3	557,1	3,98
الإمارات	819,6	866,5	-5,41	5856,1	5438,6	7,68
البحرين	71,1	48,9	45,40	258	274,8	-6,11
تونس	1441,2	1355,6	6,31	1092	1114,7	-2,04
الجزائر	518,5	457,4	13,36	1518,1	1586,2	-4,29
جيبوتي	0,2	0,2	0,00	12,7	10,1	25,74
السعودية	859,5	844,4	1,79	4092,4	4715,9	-13,22
السودان	10,1	11,4	-11,40	128,7	115,1	11,82
سوريا	10,7	11,4	-6,14	70,6	64,9	8,78
الصومال	2,4	0,5	380,00	23	18,4	25,00
العراق	451,1	926,8	-51,33	721,8	492,9	46,44
عمان	30,5	24,4	25,00	605,6	604,7	0,15
فلسطين	1,2	0,9	33,33	58,8	70	-16,00
قطر	249,4	249,9	-0,20	1045,1	1010,5	3,42
جزر القمر	6,1	2,9	110,34	0,6	0,8	-25,00
الكويت	73	37	97,30	928,1	949,1	-2,21
لبنان	30	33,1	-9,37	529,3	563,8	-6,12
ليبيا	2798	2498,8	11,97	328,5	207,2	58,54
مصر	1101,5	1094,3	0,66	2658,3	2398,4	10,84
المغرب	1074	941,4	14,09	1619,7	1538,6	5,27
موريتانيا	67,2	70,8	-5,08	51,9	50,3	3,18
اليمن	29,5	1,3	2169,23	67,6	39,7	70,28
المجموع	**9669,4**	**9499,4**	**1,79**	**22246,2**	**21821,8**	**1,94**

- المصدر: مركز الإحصاء الاتحادي، فيسبادن.